الفصل الثانى عشر

النسق العسكرى ومجتمعات الدول الكبرى والاشتراكية :

يتناول هذا الفصل علاقة النسق العسكرى بالمجتمع فى كل من :

اولا : الولايات المتحدة الامريكية .

ثانيا : دول اوربا الغربية .

ثالثا : الاتحاد السوفيتى .

رابعا : الصين .

خامسا : اليابـــان .

سادسا : كـــوبا .

سابعا : البانيـــا .

ثامنـــا : يوغســـلافيا .

اولا : الولايات المتحدة الأمريكية :

تميزت اتجاهات الامريكين قبل الحرب العالمية الثانية نحو القـــوات المسلحة بالعداء ، وكان تأثيرها على الشئون القومية محدودا كما لم يكن الراى العام يعرف الا القليل عن القوات المسلحة ، واعداد قليلة هى التى كانت ترغب فى ان تجعل القوات المسلحة نسقا مهنيا لها .
(Shoup, 1971, p. 6)

وقد تغيرت الخريطة الاقتصادية والاجتماعية للولايات المتحدة الامريكية فى العشرين سنة الأخيرة بسبب سياسة الدفاع والانفاق الدفاعى ، فقبل الحرب العالمية الثانية كان هناك ٣٣٠ الف رجل يخدمون فى القوات المسلحة

وبلغت ميزانية الانفاق العسكرى ١٫٨ بليون دولار بما فيها تكاليف البحوث العسكرية والمسرحين كما لم يكن للولايات المتحـــدة الأمريكية اى تحالف عسكرى أو قواعد أجنبية فى الخارج وساد فيها الأمن والاستقرار السياسى ولم تكن هناك أية اضطرابات داخلية تستلزم استدعاء القوات المسلحة .

وتغير الموقف تماما بعد الحرب العالمية الثانية اذ وصل عدد أفراد القوات المسلحة الى ٣٫٢ مليون رجل أو ٦٪ من القوة العاملة بالاضافة الى مليون رجل آخر خارجها وكذلك العاملين المدنيين ، ووصلت ميزانيتها الى ٧٥ بليون دولار بالاضافة الى ١٠ بليون دولار للمسرحين و ٨ بليون دولار للبحوث وتطوير الأسلحة . ودخلت الولايات المتحدة فى ٤١ تحالفا عسكريا وقدمت برامج مساعدة عسكرية لأكثر من خمسين دولة وزادت احتمالات التهديد العسكرى وأصبح استخدام العنف امرا سهلا يمكن ملاحظته داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها وكأنه شىء عادى .
(Walton, 1977 pp. 10–24)

وقد تأثرا الاقتصاد الأمريكى بالانفاق العسكرى المتزايد تأثيرا كبيرا ونتج عن ذلك عجز فى ميزان المدفوعات وحدوث التضخم وانخفاض فى قيمة الدولار ، وتأثرت بذلك مشروعات الاسكان والتعليم ومجابهة الفقر والعديد من الاحتياجات الملحة للمجتمع ، هذا بالاضافة الى التوترات الداخليـــة وزيادة الضغوط السياسية والاجتماعية (Yarmolinski, 1971, p. 237)

وكان من الطبيعى أن يتغير دور الرجل العسكرى وان يتطلع لأدوار اخرى وخاصة فى الميدان السياسى (Rusett, 1973, p. 9) واخذ هذا الدور الجديد شكلين اســـاسيين : لا يرتبط أولهمـــا بالمنظور العسكرى ويلعب العسكريون فى الشكل الثانى دورا نشطا ويستندون فيه الى وجهة النظر العسكرية فى الدفاع عن مواقفهم امام الشعب والكونجرس وكانت آثار ذلك واضحة فى خروج القرارات الأساسية فى صورة حلول عسكرية كما كـــان الحال فى فيتنام . (Huntington, 1967, p. 475)

ويعتبر المركب العسكرى الصناعى Military Industrial Complex

اخطر آثار هذا الدور العسكرى الجديد فى المجتمع الأمريكى ، ويقوم هذا المركب على أساس المنفعة المتبادلة بين العسكريين والمدنيين من رجال الصناعة وعلى تكامل الأنشطة بينهما ، اذ يعتمد التطور العسكرى على الاسس المعرفية فى ميدان الصناعة وادارة الاعمال كما تتطور المخترعات الصناعية بسبب حاجة القوات المسلحة الى التغيرات التكنولوجية ، والجدير بالذكر فى هذا الصدد أن الاى وتنى Eli Whitney كان اول من اشرف على عقد انتاج البنادق مع القوات المسلحة الأمريكية وكانت مساهمته هذه من أكبر المساهمات اهمية فى تاريخ الصناعة (Goats, p. 74)

وكانت كلا الجماعتين تنتهج سياسة واحدة للحفاظ على مصالحها الذاتية واستمر الأمر الى أن قام بعض كبار العسكريين بمعارضة هذا المركب (Lovell, 1974 p. 2) وبلغت خطورة ذلك الى الحد الذى حذرت فيه هذه المعارضة الراى العام الأمريكى من التركيز اللولبى للقوة بيد الصفوة العسكرية والصناعية ، وكان أولها فى عام ١٩٥٦ فى كتاب رايت ميلز Wright Mills عن صفوة القوة The Power Elite والذى أوضح فيه أن الولايات المتحدة الأمريكية تعيش فى اقتصاد حرب دائم لأن القوة مركزة فى يد العسكريين وجماعة الاغنياء الذين يوجهون السياسة الأمريكية ، وصدر التحذير الثانى من البيت الأبيض نفسه فى عام ١٩٦١ على يد الرئيس ايزنهاور الذى أكد على خطورة الاذعان للضغط الذى لامبرر له من هذا المركب ، وقد ترك تحذير الرئيس ايزنهاور تأثيرا عميقا فى المجتمع الأمريكى الى درجة ارتفعت بعدها الأصوات معبرة عن خطورة هذا المركب فهذا ارثر بيرنس يقول ان آثار هذا المركب ستظل قائمة ومؤثرة على مستقبل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (Burns, 1971, p. 66) وتوقع شارلس ماكليلاند Mcclelland حدوث ضغوط سياسية واقتصادية وايكولوجية على المجتمع الامريكى مستقبلا بسبب هذا المركب (Mcclelland, 1971, p. 55) وبلغت آثار هذا المركب درجة اصبح بها المجتمع الأمريكى مدركا تماما لهذه الصلة بين المؤسسة العسكرية وصناعة السلاح ليس على مستوى كل ولاية او كل مكتب فى الحكومة الفيدرالية فحسب بل على مستوى كل بيت امريكى (Raymond, 1971, p. 55) الى أن حدث تغير جوهرى فى سياسة الأمن

القومى ودور هذا المركب خاصة بعد أن سادت حالة عدم الرضا عن الحرب الفيتنامية .

ورأى هانتجتون فى تحليله لعلاقة النسق العسكرى بالمجتمع الأمريكى أن هناك توترا مستمرا فى وقت السلم بين المتطلبات العسكرية وبين ما يسميه بالمجتمع الأمريكى الحر وينشأ هذا التوتر عن انتشار الاتجاه الليبرالى فى المجتمع الأمريكى والقبول المستمر لهذا الاتجاه فى العلاقات المدنية العسكرية فى جانب وعن العوامل المهددة للأمن العسكرى وما تتطلبه من زيادة حجم المتطلبات العسكرية وما تحتاج اليه من سلطه ونفوذ كبيرين ، وتصبح القضية الأساسية بالتالى هى : كيف يمكن أن يحظى المجتمع الحر بالأمن القومى فى حين أن هذا الأمن القومى يتطلب الحفاظ على قوات عسكرية محترفة ترفض الليبرالية أساسا ؟

هناك من الناحية النظرية ثلاث اجابات على هذا السؤال :

اولا : يمكن علاج هذا التوتر بالعودة الى النمط الذى كان سائدا قبل عام ١٩٤٠ من العلاقات المدنية العسكرية الأمريكية حيث كانت القوات المسلحة معزوله عن المجتمع ولم يكن هناك مجال للنفوذ العسكرى ، وبهذا يمكن أن يكون المجتمع حرا وتعود القوات المسلحة الى اتجاهها المحافظ والمهنى ، ولكن هذا الحل قد يتحقق على حساب امن الأمة العسكرى .

ثانيا : قبول النفوذ العسكرى والسلطة العسكرية المتزايدة ، وقد يعنى هذا تخلى القادة العسكريين عن نظرتهم المهنية وتشكيل النسق العسكرى من جديد على اساس ليبرالى وهذا من شأنه ان يؤكد استمرار الاتجاه الليبرالى فى المجتمع الأمريكى .

ثالثا : يمكن أن يقل التوتر بين النسق العسكرى والمجتمع اذا تبنى المجتمع فهما وتقديرا متعاطفا مع وجهة النظر العسكرية وحاجات القوات المسلحة .وهذا يؤدى الى تغير فى الاخلاقيات الامريكية الليبرالية الاساسية.

ويرى هانتجتون أن الحل الثالث هو الحل الأكثر نفعا للمشكلة ، لكن الواقع العملى يوضح أن العلاقات المدنية العسكرية لم تتبع واحدا من الحلول

السابقة بعد الحرب العالمية الثانية ولم تحل مشاكل التوتر بين النظرة العسكرية المحافظة وبين القيم الاجتماعية الليبرالية وان كانت الاتجاهات السائدة فى السياسة والتطبيق تعمل على الأخذ بالحلين الأول والثانى بمعنى استمرار الاتجاه الليبرالى التقليدى فى استئصال أو تحويل قيم المؤسسة العسكرية المحافظة . (Huntington, p. 354)

ثانيا : دول أوربا الغربية :

يرى فان دورن Van Doorn انه على الرغم من أن القوات المسلحة تعبر عن ايديولوجية قومية لبلد ما فان لها فى البلاد الأوربية سمات وقيم ومعايير متشابهة كما تتشابه ايضا فى التكنولوجيا وبناء الرتب وبرامج التدريب والاحتفالات العسكرية بحيث يمكن القول أن تشابه نمط الحياة والوظائف فيها أدى الى نمط عام من نسق عسكرى يمكن أن نطلق عليه النسق العسكرى الأوربى .

ويبين تاريخ المجتمع الاوربى أن الحرب كان لها تأثير كبير على التنظيمات الاجتماعية وعلى التقدم الصناعى فيه ، كما كانت المدارس الأولى فى الهندسة والتكنولوجيا عسكرية ، كما تؤكد العلاقات بين القوات المسلحة والمجتمع والتأثير الواضح للسلاح النووى على البناء الاجتماعى والعلاقات الدولية استمرار اهمية القوات المسلحة فى المجتمع الأوربى .

وقد زادت الدول الأوربية اهتمامها بالقوات المسلحة لمقابلة احتياجات السياسة القومية والأمن القومى فهناك ٩ مليون فرد عسكرى يخدمون خدمة عسكرية فعلية من مجموع سكان الدول الأوربية البالغ عددهم ٧٢٥ مليون نسمة باستثناء لوكسمبرج وايرلنده اللتين تبلغ نسبة الأفراد العسكريين بهما حوالى خمسة أفراد لكل الف من السكان ، وذلك على العكس من البرتغال وايرلنده اللتين تبلغ نسبة الأفراد العسكريين بهما فردا واحدا لكل خمسين فردا من السكان — وتنفق دول حلف شمال الاطلنطى اكثر من نسبة ٤٪ من دخلها القومى للدفاع ، والانفاق العسكرى هو العنصر الهام المميز للانفاق العام اذ تبلغ نسبته فى كل من المانيا الديموقراطية والبرتغال

٣٠ ٪ من ميزانية الحكومة ، وحتى فى البلاد التى لا يشكل فيها الدفاع عاملا هاما كالمملكة المتحدة ويأتى فى الرتبة الثانية بعد التعليم فان نصيبه فى ميزانيتها مرتفع ايضا ويبلغ خمس هذه الميزانية .

وتعتبر القوات المسلحة من أكبر التنظيمات فى أوربا المعاصرة واعلاها تطورا من الناحية التكنولوجية واصبح الأسلوب الذى تنظم وتضبط بـه افرادها نموذجا تأخذ به التنظيمات المدنية ، فنظرية الادارة ومحتوياتهـا كالاهداف والخطط التكتيكية والاستراتيجية ومبادىء فايول Fayol فى الادارة العـامة التى طبعت لاول مرة فى عام ١٩١٦ تحت عنوان الادارة العامة والصناعية كانت انعكاسا مباشرا للتطبيقات العسكرية .

والقوات المسلحة كنسق اجتماعى تعتمد على الانساق الاخرى لتغطية متطلباتها واتجاهها الى التجنيد يعنى تنافسها مع هذه الانساق للحصول على الأفراد ذوى التعليم والمهارة العالية ، وقد أصبح ضباطها جماعة من المهنيين المدربين المهرة القادرين على أداء مهام متخصصة تشتمل على الادارة وتطبيق العنف ، وادى التركيز المتزايد على المهارات الفنية بها الى ضيق الاختلافات بين الضباط والمدنيين واشتراكهم فى الخبرة والمهارات ، كمـا اصبح المجندون يمثلون جماعة مهنية ذات مهارات وخبرة تنافس المجتمع الأب ، وقد كان لكل هذا التطور فى هذه الميادين الحديثة من التخصيص المختلف عن المهارات العسكرية التقليدية انعكاس واضح على المعايير القديمة من السلطة والسلوك العسكرى ، كما اشرنا الى ذلك تفصيلا ، فى الفصل الخاص بالسلطة والتدرج الهرمى العسكرى .

وعلى الرغم من هذه التطورات فقد ظل التوازن مستمرا بين التغيرات فى النسق العسكرى الأوربى واستمرار الهدف المميز له فى الدفاع عن أمن البلاد وحمايتها ، وسنناقش فيما يلى العوامل المؤثرة على العلاقة بين النسق العسكرى والمجتمع .

(أ) انهيار انعزال القوات المسلحة :

ادت الحاجة الملحة الى الامتثال لقيم ومعايير النسق العسكرى الى

احساس افراده بالتضامن فيما بينهم والى نشأة مجتمع مغلق منعزل بشدةعن الحياة المدنية تتداخل فيه الحياة المهنية والاجتماعية ، وساعد ذلك على تكامل الاعضاء الجدد مع الحياة العسكرية وقلت الصراعات بين الالتزامات المهنية والأسرية .

وادى هذا الانعزال من ناحية اخرى الى آثار غير وظيفية حيث كان الحفاظ على الحدود العسكرية والهوية التضامنيه مضعفا لتكامل القوات المسلحه مع المجتمع الاكبر .

وحينما انهار هذا الانعزال بين القوات المسلحة والمجتمع تغيرت العلاقات بينهما واختلفت آثار هذا التغير من مجتمع لآخر . واصبحت القوات المسلحة فى بعض البلدان الأوربية القوة السياسية الأقوى التى تصنع الحكومات وتراقب السياسة الداخلية والخارجية فى حين انها كانت فى بلاد اخرى متكاملة مع البناء السياسى القائم وجزءا منه .

(ب) الجماعات الفرعية داخل القوات المسلحة :

هناك شيء هام يمكن ملاحظته فى النسق العسكرى الأوربى الا وهو الاختلاف بين جماعاته الفرعية على الرغم من افتراض التجانس العام الذى هو سمه النسق العسكرى فقد استمر الضباط فى الاستمتاع بنمط حياتهم فى صورة الاحتفالات المستمرة التى كانت سائدة فى كل من القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، ورغم ان هذا النمط يؤدى دورا وظيفيا فى تسهيل عملية تكامل الضباط مع المجتمع الا انه كان يختلف بشده عن نمط حياة المجتمع المحلى للمجندين ، وادى وجود هذا الاختلاف الى اضعاف تجانس مجتمع العسكريين وذلك لمحافظة كل من هاتين الجماعتين على نفسها وعلى تضامنها وتنمية اتجاهاتها ويرى فاينر أن لهذا الاختلاف بين الجماعتين دورا فى التدخل فى شئون المجتمع لأن العلاقة بين الضباط والمجتمع تختلف تماما عن العلاقة بين المجندين والمجتمع وان هذه الاختلافات تشكل جماعات ذات مصالح تختلف فى اتجاهاتها نحو قوة المدنية ومن الصعب أن تشترك فى وجهة نظر متجانسة ، ولهذا فان الافتقار الى هذا التجانس يكون سببا فى قبول القوات المسلحة للضبط المدنى فوقها .

(جـ) المهنيـــة :

اشرنا الى أن الدرجة المرتفعة من مهنية القوات المسلحة تجعلها بعيدة عن التدخل فى شئون المجتمع بمعنى ان الضباط الذين يتمسكون بالمثاليات العسكرية .. يكونون محايدين ولكنه بالنسبة لدول اوربا الغربية لاتستطيع أن تقـول أن هـذه قاعـدة مطلقة فعلى الرغـم من تـوافر الحيـادية عند الضباط ذوى الدرجه المرتفعة من المهنية فى سويسرا والسويد وبريطانيا فقد كان الضباط الالمان فى عام ١٩٣٠ والفرنسيون فى عام ١٩٥٨ بعيدين عن الاتجاه الحيادى .

(د) الثقافة السياسـية :

لو استخدمنا متغير الثقافة السياسية للكشف عن العلاقة بين النسق العسكرى والمجتمع فى دول اوربا الغربية الذى يقول أن حاجة الحكومـة للاعتماد على تأييد القوات المسلحة فى البلاد ذات الثقافة السياسية الناضجة تكون محدودة بينما يكون عدم التحقق من شرعية المؤسسات القائمة عاملا مشجعا لتدخل القوات المسلحة فى الدول ذات الثقافة السياسية الناميـة سنجد المانيا فى سنة ١٩٢٠ مثالا للنوع الأول امـا البرتغال واليونان . . وتركيا فهى تمثل البلاد التى تتميز بثقافة سياسية ضعيفة حيث تعتمد فيها الحكومات اعتمادا قويا على تأييد القوات المسلحة ، وهنا اما أن تفرض القوات المسلحة نظاما عسكريا غير مباشر بتغيير تأييدها حزبا دون آخر واما أن تتخذ خطوات فعاله لكى تحل محل النظام المدنى القائم .

وقد تكون السلطة السياسية فى يد احزاب يسـعى كل منها لتحقيق مصالحه الخاصة وقد لا تكون هناك مؤسسة سياسية قوية او قائد مقبول . وتؤدى الاختلافات الأيديولوجية والانقسامات الطبقية ومحاولة كل منها السيطرة على الأخرى الى حالة من عدم الاستقرار السياسى وهنا قد تجد القوات المسلحة فى مثل هذه المواقف ذريعة للتدخل فى الشئون الداخلية للبلاد لملء الفراغ الناتج عن الصراع بين هذه الجماعات ، وقد تكون دوافع هذا الصراع معلنة اذا كان هذا الفراغ مؤديا الى عدم الاستقرار ، او قد تنظر الى هذا الصراع على انه معرقل لها عن اداء دورها الأساسى وهو الدفاع عن المجتمع

وبذلك يكتسب تدخل القوات المسلحة الشرعية ، وهنا تؤكد للجماهير انها الحصن الاخير لحماية الأمة وتستدمج تصورها لنفسها على انها مركب شامل يمثل الأمة جمعيها .

وغالبا ما تتذرع القوات المسلحة بهذا الادعاء الذى تضيف اليه عامل المصلحة القومية العليا للبلاد للتدخل فى شئون المجتمع كما حدث فى اسبانيا عام ١٩٢٣ واليونان عام ١٩٦٧ وتركيا عام ١٩٦٠ اذا ادعت القوات المسلحة فى كل حالة أن تدخلها كان ضروريا لانهاء الانقسامات داخل البلاد وراتهـا مؤثرة على استقرار البلاد ، ويهدف هذا الادعـاء الى جذب تأييد بعض قطاعات الراى العام المتمسكة بالنظرة العضوية للبلاد . وقد تدعى القوات المسلحة لكى تسبغ الشرعية على تدخلها بانها تحاول حماية قيم ومقدسات البلاد .. وتعامل كل من يحاول انتقاد هذا التدخل على أنه منحرف عن الخط الصحيح للبلاد ويرى فاينر Finer ان هذا الادعاء فيه كثير من النفاق لانه ستار لدوافع القوات المسلحة الحقيقية كجماعة ذات مصالح خاصـة تسعى للحفاظ عليها بمختلف الصور وقد تتدخل لانها ترى أن انشطة الجماعات الأخرى تهددها أو لاحساسها بانخفاض مكانتها وهيبتها الوظيفية أو لعدم استطاعتها اداء دورها الاساسى أو بسبب الضغوط السياسية عليها او لعدم الرضا الناتج عن مشاعر الحرمان النسبى بين افرادها .

(هـ) المصـــادر المتوفـــرة :

حينما تتصور القوات المسلحة ان هناك مصادر ماديه متوفرةتدفعهاالمصلحة الذاتية الى التصرف السريع للحصول على نصيبها من هذه المصادر وترى انها يجب أن تكون الحكم الوحيد فى توزيع هذه المصادر لانها القادرة على ضمان توزيعها توزيعا عادلا وهذا ما فعله الضباط الاسبان فى ١٩١٧ وتدخلوا لان الحكومات المتعاقبة عملت على تخفيض ميزانية الجيش والمعدات والرواتب والظروف المعيشية للعسكريين .

وقد يصور التدخل العسكرى مصلحة ذاتية خاصة فى البلاد التى تكون فيها الخدمة فى القوات المسلحة احدى وسائل التقدم الاجتماعى اذ قد لا

يرتبط تدخل القوات المسلحة بالأمور السابقة التى اشرنا اليها فقط ولكنه قد يكون ناجما عن ظهور جماعة معينه ابعدتها الحكومة عن مراكز القوة وحينما تسيطر هذه الجماعة على مراكز القوة مرة اخرى تعمل على حرمان الطبقة الحاكمة السابقة من قوتها السياسية ونفوذها ، وحينما يتقلد الضباط المسئولية يسيطرون على الوظائف الصغيرة ذات الصبغة الاجتماعية والسياسية والدبلوماسية والصناعات القومية وصنع القرار الاقتصادي والرقابة على الراى العام وهذا ما فعله الضباط اليونانيون فى عام ١٩٦٧ اذ كانوا ينتمون اصلا لطبقات ريفية دنيا ثم رقوا انفسهم بسرعة الى رتب الضباط الكبار ووظائف الوزراء .

(و) التدخل العسكرى فى المجتمع المغلق والمجتمع المفتوح :

يسمى المجتمع مفتوحا اذا كان الوصول فيه الى مراكز القوة قائما على الانجاز ويستطيع الفرد فيه الانضمام الى اكثر من تنظيم ولا تشعر فيه القوات المسلحه بأنها منعزلة عن التنظيمات الاخرى . اما المجتمع المغلق فيكون فيه الافراد منعزلين كل فى جماعة خاصة وتشعر القوات المسلحة فيه بأنها مرفوضة من باقى المجتمع لهذا فانها تقيم حواجز اكثر حدة بينها وبين الجماعات الأخرى وتنظر بالتالى الى قيمها ومعاييرها على انها الأفضل دائما .

وقد كانت القوات المسلحة الالمانية فى الفترة من ١٨٧١ — ١٩١٤ قادرة على تعيين عدد من المستشارين والسياسيين وهذا يعنى قدرتها على المساهمة فى صنع القرار السياسى والمشاركة فى الأنشطة السياسية الاخرى ولكنها تدخلت للسيطره على القوة المدنية حينما استبعدت من المشاركة فى القوة السياسية .

وقد يميل العسكريون للتدخل حتى فى المجتمع المفتوح ويعتبر احساسهم بالهزيمة والاذلال احد العوامل المشجعة على ذلك ، واحساسهم بذلك يجعلهم يلومون الحكومة لانها ضللتهم ويحسون انهم كانوا لعبة فى يد الجماعات الاخرى ، وهذه هى الأسباب التى ادعتها القوات المسلحة الفرنسية فى ١٣ مايو ١٩٥٨ ثم فى الاحداث المتعاقبة فى الهند الصينية والمغرب وتونس والتسويس وكذلك كان هذا هو رد فعل الجيش الأسبانى فى عام ١٩٣٦ .

(ز) معـــدل المساهمة العســـكرية : Military Participation Ratio

يرى بعض الباحثين ان هناك ارتباطا بين معدل المساهمة العسكرية وبين التدخل العسكرى على اساس ارتباط التدخل بالجيوش الصـــغيرة التى لها معدل مساهمة عسكرية ١٪ او اقل لكن فيت Feit يرى انهـــذا امر غير ملحوظ فى جيوش اوربا الغربية وانه لا يقدم لنا تفسيرا تفصيليا للتدخل .

(ح)المركب العسكرى الصناعى :

يعتبر المركب العسكرى الصناعى احدى السمات الاوربية العامة . ويعنى أن المصلحة المشتركة بين القوات المسلحة والاعمال الكبيرة قـــد تعطى ابعادا اخرى للسيطرة المحتملة للقوات المسلحة ، ويرى الباحثون ان القوات المسلحة الأوربية قد احتوت نفسها بشدة فى الأنساق الاقتصادية الاوربية ولم تعد القضية فى وجود هذا المركب الذى اصبح حقيقة واضحة ولكن فى كيفية ضبط هذا المركب بالعمليات السياسية العادية لانه يستطيع ان يحدد الاتجاهات العامة داخل بلد معين ويؤثر فى سياستها الداخلية والخارجية .

وهذا ما اكده رايت ميلز حينما اوضح ان هذا المركب يحتوى على قوة تنبع من هذه الصلة بين هاتين الجماعتين اللتين تربطهما المصلحة المشتركة وتعززهما فى ذلك الصفوة السياسية التى لها نفس المصالح والقيم ، ويكون القرار السياسى محكوما بالوضع السائد فى هذا المجتمع الذى تحكمه الصفوات غير المختارة . ولا تكون سياسة الدفاع خادمة السياسة الخارجية بقـــدر ماهى سيدتها . ومن هنا لاتكون القوات المسلحة قادرة فقط على فرض وجهة نظرها وارادتها على الحكومة المختارة بل على قطاع كبير من اقتصاد البلاد .

وقد ثار جدل كبير حول العلاقة بين القوات المسلحة والاقتصاد والى اى مدى تؤثر هذه العلاقة فى صنع القرار السياسى ، ويرى البعض ان اشتراك المصالح بين من يملكون وسائل الانتاج ومن يملكون وسائل العنف قد لايكون له فى الدول اوربية اية قوة سياسية لأنه يمثل واحدة من سلسلة

المصالح المتعددة ويصبح السؤال بالتالى : الى اى درجة وفى أى جانب من جوانب السياسة القومية تؤثر هذه الصلة على عملية صنع القرار ؟ وهى امور ما زالت تخضع للدراسة .

وقد حاول دورفار Dorfar اختبار هذه العلاقة فى دراسته للعوامل المؤثرة على التخطيط الدفاعى للسويد . لكن نتائج دراسته لم تحلل لنا دور القوات المسلحة كقوة مستقلة فى السياسة القومية . وغالبا مايكون تفسير هذه العلاقة مرتبطا بالاتجاهات نحو شرعية القوات المسلحة .

والخلاصة هنا هى أن صلة القوات المسلحة بالمصالح الاقتصادية يمكن ان تحدث ضغوطا على عملية صنع القرار فى المجتمع الأوربى وان هذه الضغوط انعكاس لردود الفعل المتعلقة بشرعية القوات المسلحة .

(ط) شرعية القوات المسلحة :

ليست قضية شرعية القوات المسلحة جديدة على المجتمع الاوربى لأن معظم ما يوجه لها من انتقادات انما يدور حول نقطة هامة مؤداها انها لا تلقى استحسانا عاما وليس لها شرعية . ومن هنا تكون الحاجة الى ميزان حساس لقياس العلاقة بين هذه الشرعية وولاء القوات المسلحة الداخلى ومشاركتها فى المجتمع الأكبر .

والعلاقة بين شرعية القوات المسلحة والمركب العسكرى الصناعى شىء مقعد آخر ، ففى بريطانيا مثلا حيث الحد الأقصى من الضبط المدنى فوق القوات المسلحة تقبل القوات المسلحة كجماعة ضاغطة بسبب مصادرها الهائلة ورغم هذا فان الضبط المدنى فوقها لم يتغير ولم ينظر اليها على انها حزب سياسى كالحال فى اسبانيا قبل الحرب العالمية الاولى ، والحال فى بريطانيا هو نفسه فى بلاد اخرى كالسويد والدانمرك والنرويج حيث يضمن مبدأ شرعية القوات المسلحة ، وحينما ينمو المركب العسكرى الصناعى يكثر الجدل والنقد لشرعية القوات المسلحة وهذه هى احدى ملاحظات فاينر عن الثقافات السياسية الناضجة ، ففى البلاد ذات التاريخ الطويل فى الاحتواء العسكرى فى السياسة تفقد القوات المسلحة شرعيتها ولا ينظر الى المركب العسكرى

الصناعى الاعلى انه نمط متوقع من السلوك السياسى تحاول القوات المسلحة من خلاله الحفاظ على مصالحها .

ان قيمة التدخل العسكرى للسيطرة على النظام المدنى قضية قائمه وتعتبر احد الانماط المعقدة للعلاقات المدنية العسكرية ، ويتروح هذا التدخل ما بين تنصيب للحكومة المدنية وممارسة تأثير واضح فى عملية صنع القرار ، كما يمكن أن تكون القنوات التقليدية التى تشارك القوات المسلحة من خلالها فى عملية بناء السياسة القومية عاملا مهددا للسلطة المدنية ؛ وتساعد خصائص القوات المسلحه التى اشرنا اليها على اعادة البحث فى احتمال طاعتها للسلطة المدنية والسبب فى ذلك هو أن القوات لعبت دورا هاما فى خلق واستمرار المجتمع الأوربى ولم يكن هذا الدور مقتصرا على الناحية السياسية فقط بل أن لها اهميتها الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها السياسى المباشر الذى يحفظ لها مكانها فى المجتمع الأوربى وخاصة لانها تلعب دورا متخصصا فى تنظيم العنف .

وقد ادى تخطى القوات المسلحة لدورها الأساسى الى الاعتراف باعتماد المجتمع عليها فى آداء العديد من الوظائف المدنية ومن ثم ثار الجدل حول اتجاهها المدنى ومهنيتها وحول مشاكل سيطرتها على المجتمع ، كما أن مستقبلها اصبح موضع جدل ايضا لقلة احتمالات الحرب بين القوى العظمى وتقليل حجم الجيوش وتزايد كراهية العنف ، ورأى الباحثون ان العسكريين المتخصصين الذين يعملون فى تعاون وثيق مع القادة السياسيين يمثلون احد انواع الاحتواء العسكرى فى انشطة منفصلة عن الانشطة الاساسية للقوات المسلحة ويعنى ذلك أن القوات المسلحة قد اصبحت جانبا اساسيا فى النظام الاقتصادى والنظام السياسى للمجتمع الأوربى وكيانا متكاملا معه وليس كيانا منفردا كما كانت فى الماضى ، الا ان بعض الباحثين الآخرين يرون انه مازال هناك اختلاف كبير بين البناء المدنى والعسكرى وانهم ما زالوا يرون القوات المسلحة كتنظيم شبه اقطاعى له ملامحه المميزة التى تختلف عن الملامح الأخرى فى المجتمع ولكنه يتكيف فى نفس الوقت مع التغيرات التى تحدث بداخله .

ويتضح مما سبق ان القوات المسلحه لايمكن ان تنفصل عن المجتمع الأوربى أو أن يكون هناك حدود بينهما ولهذا فان موسكس Moskos قد راى أن العلاقات المتغيرة بين القوات المسلحة والمجتمع الأوربى يمكن ان تسير فى متصل يتراوح بين العلاقات وثيقة الصلة وبين العلاقات ضعيفة الصلة بين الطرفين . (Jenkins, 1974, pp. 1–36)

ثالثا : الاتحاد السوفيتى

يمثل الاتحاد السوفيتى نموذجا متطرفا من نماذج الضبط المدنى فوق القوات المسلحة يعتمد على انكاره الاستقلال العسكرى وتصوير القوات المسلحة على انها مرآة للدولة .

ويكشف تحليل العلاقات العسكرية المدنية السوفيتية من عهد لينين Lenin حتى عهد بريجنيف Brezhnev ان اهم الخصائص الاساسية للجيش الأحمر السوفيتى هى :

١ — انقياد دائم للحزب الشيوعى السوفيتى .

٢ — تهديد الحزب السياسى المستمر للسلطة العسكرية .

٣ — التطور من القيادة الذاتية فى الشئون العسكرية الى القيادة الجماعية ثم العودة للقيادة الذاتية مرة اخرى .

٤ — التنافس الشديد وغير المتساوى على المستويين المهنى والشخصى وعدم الأمن المستمر بين القوات المسلحة والحزب الشيوعى .

ولا يمكن القول انه كان هناك خلال نصف القرن الماضى من تاريخ البلشفية فى روسيا اى حل او توازن فعال للصراع بين الجيش والحزب لأن الحزب يحاول تحقيق سياسة خارجية طموحه تحتاج الى قدرات عسكرية كبيرة وعدد كبير من الفنيين والعلميين والمتخصصين فى كيفية الحفاظ على هذه القوة العسكرية وتطويرها وهو فى نفس الوقت يعارض القيادة العسكرية ويعمل على سيادة الضبط السياسى المدنى فوقها .

وتنبع علاقة التنافس وعدم المساواة بين الحزب والجيش من طبيعة النموذج اللينينى الستالينى للدولة والمجتمع الذى يقوم اساسا على سيطرة الحزب البلشفى للبروليتاريا ويعنى هذا ان تحرم كل الجماعات والتنظيمات والطبقات الاجتماعية الاخرى من القوة السياسية وينظر اليها دائما بارتياب، ويختبرها الحزب من لحظة الى اخرى وغالبا ما يعاد تشكيلها اذا كانت هناك ضرورة لذلك وبالتالى لايكون هناك تهديد فعلى أو محتمل للسيطرة السياسية للحـــزب .

ونتيجة لهذا قوى الحزب الشيوعى وزادت درجة تعقيده وبيروقراطيته وكان يجابه بشدة اى تحد لسلطته السياسية ، ونظرا لان القوات المسلحة هى اكثر المؤسســات التى يمكن أن تقف منه مــوقف التحدى فقد راى الباحثون ان المصلحة القومية تقتضى زيادة حجم هذه المؤسسة والمحافظة عليها وان يسند اليها ــ كما حدث فى عهد لينين ــ مهمة الثورة العلمية والمحافظة على الاستقرار العالمى وتكون بذلك الوسيلة الاولى للحفاظ على النظام السياسى السوفيتى ، وهذا كله لا يتحقق الا اذا اصبحت هــذه المؤسسة حديثة ومهنية وغير سياسية .

والواقع ان هذا الهدف لم يتحقق بسهولة فقد كان هناك نزاع سياسى وصراع شديد بين الجيش والحزب وجابه الحزب تحركات الجيش بشبكة دقيقة من الرقابة السياسية لضمان سيطرته عليه .

وقد أنشىء الجيش الاحمر فى نهاية الحرب العالمية الاولى بعد تسريح الجيش القيصرى ، واجبر الجيش الجديد على تنظيم نفسه بسرعة لخوض حرب اهلية شرسه ودموية لم يكن له فيها قيادة او موارد ولا دوافع للقتال واستطاع تروتسكى Trotsky ان يعبىء المعنويات ويجهز المصادر ويجند الضباط المهرة وان يمد الجيش بالدوافع والتصميم حتى تحقق له النصر تحت قيادته ، وكان الجيش والحزب يخوضان الحرب بالتوجيهات البلشفية . ولم يكن هناك تحد من جانب الجيش للحزب وعلى الرغم من حاجة البلاشفة لهذا الجيش الكبير لتحقيق اهدافهم فان الجيش الذى اعيد تشكيله لم يضمر فكرة السيادة العسكرية على الحزب ، وقبل الرجال الذين شاركوا فى

حركة اكتوبر مبدأ شرعية الحزب وتحققت السيطرة السياسية للحزب داخل الجيش الذى حافظ على مهنيته بالرغم من تعرضه لرقابة الحزب ، وبهذا نجح الحزب فى تعبئة الجيش ليكون ذا تبعية مطلقة لمصالح الحزب ، وقد نجح كل من ستالين Stalin وفورشيلوف Vorshilov فى انشاء شبكة سياسية مركزية متماسكة وصفوة عسكرية مستدمجة للاهداف البلشفية لكنها موجهة مهنيا وتابعة سياسيا للحزب ولهذا فان الجيش والأبنية الاخرى فى الدولة كانت تضحى من اجل الأهداف البلشفية .

ورغم أن الصراع بين الجيش والحزب كان سلميا فى عهد تروتسكى الا انه اشتد واصبح عنيفا بين عام ١٩١٨ ، ١٩٢٠ وفى ١٩٣٠ كانت الصراعات حول المبادىء البلشفية قد ظهرت بوضوح ، اذ احدثت عملية التحديث جدلا خطيرا حول الاستراتيجية العسكرية السوفيتيه ، وكان اول المنادين بالتحديث هما ميخائيل فرونز Michail Frunze ومساعده بوسوف Busev اللذين اصرا على مبدأ الشيوعية العالمية وما يقتضيه من وجود نسق عسكرى قوى وجسور ، ولكن المبدأ الستالينى الذى كان يؤيد الاشتراكية فى البلد الواحد لم يكن يسمح بوجهات نظر معارضة ، وعكس هذا الجدل التوتر السياسى داخل الحزب ، وعكست علاقة الجيش بالحزب فى عهد ستالين الصراع وعدم الاتفاق بينهما ولهذا فان ستالين قد استخدم الرعب للتخلص من الضباط المعارضين وامكنه بذلك التخلص من ٣٠ الف ضابط يمثلون ٣٠٪ من اعلى المستويات القتالية والقيادية وقرر بعدها أن يقلص من دور الجيش المتزايد .

ويقسم كولكوفتش Kolkowicz العلاقات المدنية العسكرية الى ثلاث مراحل : هى المرحلة اللينينيه (١٩٣٠ — ١٩٥٠) ثم مرحلة رئاسة خروشوف (١٩٦٠ —١٩٧٠) ، ثم مرحلة رئاسة بريجنيف ١٩٧٠ — ، وأوضح أن التحول من المرحلة الاولى للمرحلة الثالثة كان مصحوبا بتنمية اقتصادية مكثفة واستبدال القيادة الجماعية بحكم الفرد والتخلى — نوعا ما — عن سياسة الرعب واتباع سياسة خارجية جديدة وبهذا اصبح الجيش فى الداخل قوة عصرية موحدة ويتمتع بذاتية لم يحصل عليها حتى فى عهد ستالين .

وكانت هناك تغيرات ملحوظة فى القوات المسلحة السوفيتيه بعد وفاة ستالين اعيد بمقتضاها تشكيل بناء القيادة بين عامى ١٩٦٥ — ١٩٧٠ وقد اتبع بريجنيف سياسة خروشوف حول دور الاتحاد السوفيتى على المستوى العالمى وعمل على ادخال الثورة التكنولوجيه والاستراتيجية واستدعى التكنوقراط والمهندسين واعاد تنظيم القيادة العليا كما زاد من فرص التعيين والترقى للضباط وزاد من مركزية ضبط الجيش .

وزادت التغييرات التكنولوجية والاستراتيجية والتوسع فى وظائف الدفاع من تأثير ودور الجيش فى صنع السياسة واصبح شريكا فى الدولة بدلا من ان يكون منفصلا عنها وساهم بدرجة كبيرة فى صنع قرارات التدخل فى الشرق الأوسط وغزو تشيكوسلوفاكيا وبناء الصواريخ فى مصر عام ١٩٧٠ وانشاء جيش سوفيتى ضخم على الحدود الصينية الروسية ثم فى سباق التسلح .

ويمكن القول ان طبيعة العلاقات المدنية العسكرية فى الاتحاد السوفيتى تتسم بطابع التعقيد فى الانساق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الذى يسود الدولة والذى ظهر اثره فى عدم الثقة بين الحزب والجيش ، وطالما ان الحزب يسيطر فان الضبط السياسى فوق الجيش يكون امرا مضمونا ولكنه حينما ينهار الحزب كبناء سياسى متسلط وحيد فان العلاقة بين الجيش والحزب تتغير وقد يؤدى هذا التغير الى صراع سياسى داخل القيادة والى استياء من عودة دكتاتورية الرجل الواحد .

ويرى بيرلميتور Perlmitor ان احتمالات المستقبل فى الاتحاد السوفيتى تنبىء عن أن اية ازمة فى السياسة الخارجية والأمن القومى قد تفجر التحالف بين الجيش والحزب وتتجه بالاتحاد السوفيتى الى الاتجاه البرويتورى ، ومثل هذا الحدث قد يأتى بعلاقة جديدة تماما بين الحزب والجيش وقد يقوى قادة الجيش بحيث يكونون ذاتية مستقلة وكيانا متضامنا يقف فى وجه التحالف المحتمل بين الجيش والمدنيين كما يمكن ان يكونوا ايضا جماعة ضاغطة تستخدم نفوذها للتدخل فى كثير من الامور ، ويحتمل ايضا كما يقول بيرلميتور الا يحل الصراع المستقبلى بين الحزب الواحد والمؤسسة

العسكرية الضخمة الا العنف لأن الأمن لا يعتمد على نظام مستقر وشرعية قائمة على الامتثال المعيارى . (Berlmitor, 1977)) pp. 75—84

رابعا : الصـــين :

يظهر من دراسة تاريخ الحركة الشيوعية الصينية حتى أوائل ومنتصف الستينات نجاح الصين فى المحافظة على الضبط المدنى فوق القوات المسلحة وتعزيز أولوية الحزب عليها ويعود هذا النجاح الى بعض العوامل الداخلية والبيئة .

وتشمل العوامل الداخلية الاجراءات التنظيمية والقيم التى قبلتهـــا القوات المسلحة لتعزيز السيادة المدنية للحزب عليها ؛ وهو الاتجاه الذى أخذ به ماوتس تونج فى ١٩٢٩ .

وتتمثل العوامل البيئية التى ساهمت فى سيادة الحزب الشيوعى الصينى فى أن القادة العسكريين وقادة الحزب كانوا جبهة واحدة فى كفاحهم خلال عام ١٩٤٠ وكان الصراع بينهما محدودا ، وكان من الصعب قبل عام ١٩٤٩ تمييز اعضاء الجيش من اعضاء الحزب لأن معظم الكوادر الشيوعية تولت قيادة الجيش والحزب معا ، وكانت قيادة الحزب تحت رئاسة ماو قيادة متماسكة وتتمتع بدرجة من الشرعية والتأييد العام مما أدى الى تعزيز خضوع الجيش لسيادة الحزب .

ويرى الباحثون أن احتواء القوات المسلحة فى السياسة كان نموا طبيعيا للسياسة التى انتهجها ماو رئيس الحزب فى اوائل ومنتصف الستينات ، وكان ماو فى حاجة الى مؤسسة يمكنها أن تنافس الحزب حتى يعيد تأسيس معتقداته السياسية ولهذا فانه اتجه الى لين بياو Lin Piao وزير الدفاع الذى قام بدوره فى عام ١٩٦٩ فى اجراء اصلاحات تنظيمية داخل القوات المسلحة يعيد بها تأكيد اتجاهاتها الثورية .

ويتفق معظم الباحثين على أن اهم نجاح حققه بياو هو اقناعه ماو بالعودة الى القوات المسلحة وتأكيد هذه القوات لدوافعها الأيديولوجيـــة

بالعمل العسكرى فى مجال التنمية الاقتصادية والسياسية ، ويجمعون ايضا على أن الجيش الصينى لم يسع للحصول على القوة السياسية ولكن ماو هو الذى كان يسعى الى ذلك وقد قبلها بياو على مضض .

وكان الاعتماد المتبادل بين الحزب والجيش أمرا راجعا للظروف وليس راجعا لقرارات معينه ، كما كان للقادة العسكريين ادوارا سياسية قوية .

وفى عام ١٩٦٩ كان واضحا ان الصين تتجه الى حكم عسكرى غير مباشر ورغم هذا فان الضبط المدنى فوق القادة العسكريين والوحدات العسكرية ظل عاليا كما كان ولاؤهم للحزب السياسى قويا .

وقد قامت القوات المسلحة الصينية بالعديد من الاعمال الاقتصادية والاجتماعية فى البلاد وتحملت العديد من المسئوليات غير العسكرية فى الجهود التحديثية الأخرى واظهر العسكريون على المستوى الادارى كفاءة عالية وقدرات قيادية اعلى من تلك التى كانت للمدنيين ، وحينما انخفضت القوة العسكرية البشرية للجيش الصينى فى منتصف الخمسينات كان المسرحون العسكريون اعضاء سياسيين فى المجتمعات المحلية وكانوا احد مصادر القيادة السياسية على هذا المستوى ، أما هؤلاء الذين بقوا فى القوات المسلحه فقد حققوا نجاحا كبيرا كعسكريين يؤدون أدوارا فى الاعمال الاقتصادية والاجتماعية وبالذات فى الفترة بين ١٩٥٨ — ١٩٥٩ ، وفى منتصف الستينات كذلك . واهتم القادة العسكريون بأدوارهم غير العسكرية فى المجال المدنى ونظروا اليها على انها احدى الوسائل الفعالة كضمان للحفاظ على العلاقات المحكمه بين القوات المسلحة والمجتمع . (١)
(Mendell, p. 149)

خامسا : اليابـــان

تعتبر اليابان استثناءا واضحا للنمط العام للعلاقات المدنية العسكرية

---

(١) Janathan D. Pollack, The Study of Chinese Military Politics, in Political Military Systems by Ch., Trins Meardle (London : Sage Publication, 1974). p. 235.

فمنذ فترة بعيدة وحتى عام ١٩٤٥ كان العسكريون اليابانيون من اهم صانعى القرار فى البلاد وكانوا قريبين جدا من الامبراطور اليابانى كما كانوا ضالعين فى كل قرار سياسى دولى وكانوا يوجهون السياسة بالداخل والخارج ، وقد غيرت هزيمة اليابان فى عام ١٩٤٥ كل هذه الأوضاع ، ولام الشعب اليابانى العسكريين واعتبرهم مسئولين عما لحق بالبلاد من هزيمة وانهيار مادى ومعنوى ، كما شجعت سياسة الاحتلال الأجنبية الامريكية هذا الاتجاه وعملت على تعميق الاحساس بالاثم عند العسكريين والقت تبعة الهزيمة عليهم وعلى غيرهم من القادة ومختلف الرتب .

وفى عام ١٩٥٠ اتجهت اليابان وقوى الاحتلال الى تعزيز قوة الشرطة التى وصلت الى ٧٥ الف فرد زيدت بعد ذلك بثمانية الاف فرد آخر . وكانت مهمة هذه القوة الحفاظ على النظام داخل البلاد وتحقيق الرفاهية العامة ، وابرمت اليابان فى عام ١٩٥١ تحالف امن مع الولايات المتحدة الامريكية اصبح ساريا المفعول فى ٢٨ ابريل عام ١٩٥٢ واتجهت بعده الى تحسين ادارة الشرطة .

وفى ٢٧ سبتمبر ١٩٥٢ ظهرت الى حيز الوجود قوة دفاع بحرية وجويه يابانيه واعيد انشاء القوات المسلحة رسميا واصبحت مهمتها حماية البلاد ضد العدوان المباشر وغير المباشر ، وذلك ضمن خطة دفاعية طويلة المدى .

وتكمن عملية صنع القرار داخل هيئة الدفاع فى ايدى القائد العام والمدنيين الممثلين لوزارات الخارجيه والتجارة الدولية والصناعية والمالية ، وتشارك وزارة الماليه فى تحديد سياسة الدفاع وهى مسئوله عن الميزانية العامه للدوله ولها تاثير متعدد على المخصصات العملية للوزارات الاخرى ولهذا فان لها الحق فى تفسير الاعتمادات المالية وقبول او رفض خطة الدفاع طبقا للنظرة العامة للميزانيه ، وهذا يعنى ان خطط الدفاع تتوقف على المنظور المدنى لها .

وقد اعلن فى عام ١٩٧٠ عن الحاجة للتنظيم الصحيح للعلاقة بين الجيش والسياسة وان السياسة لابد ان تحكم الشئون العسكرية استفادة بخبرات

الماضى ، وفى عام ١٩٧٥ قيمت اليابان على انها ليست لديها مؤسسة عسكرية فعاله وان دور قوات الدفاع المشار اليها مناسب فقط لحفظ النظام داخل اليابان وليس لحماية البلاد ضد العدوان الخارجى .
(Sigur, 1975, p. 181)

سادسا : كوبا :

من الصعب بالنسبة لكوبا ان نتحدث عن الضبط المدنى فوق القوات المسلحة أو الضبط العسكرى على القطاع المدنى ، فالعسكريون فى كوبا هم جنود مدنيون يحكمون قطاعات كبيرة من الحياة المدنية والعسكرية بعد ان سيسوا انفسهم واستدمجوا معايير الحزب الشيوعى وعلموا انفسهم كيف يكونون مهنيين فى القوات المسلحة والسياسة والادارة والهندسة والاقتصاد والشئون التعليمية ، وقد تمت تنشئتهم على أدوارهم هذه خلال فتره التمرد على باتستا Batista فى الخمسينات ومن خلال التمرد المضاد ضد المعادين للشيوعية فى اوائل الستينات .

والواقع ان هناك دمجا بين الادوار المدنية والعسكرية فكما ان هناك هيئات عسكرية لها وظائف مدنية هناك هيئات مدنية لها اعمال عسكرية ، ويشتمل دور القائد العسكرى أو وزير التربية أو مدير هيئة السكر على عناصر مدنية وعسكرية فى نفس الوقت .

ويمكن تحديد العلاقة بين هذين الدورين بالآتى :

١ ــ ان الصراع بينهما محدود

٢ ــ ليست هناك قضايا لايهتم بها الجنود المدنيون فهم منتظمون فى العديد من الاعمال المشتركة (عسكريه ــ سياسية ــ اقتصادية ــ فنية اجتماعية) .

٣ ــ يمثل الجنود وجهتى النظر المدنية والعسكريه ، وتعمل القيادة على منع التخصص المتزايد فى الاعتماد على الروابط الشخصية الناتجة عن خبرة حرب العصابات .

٤ ــ تعمل شرعية العمل المدنى ومفهوم الجندى المدنى على شرعية تغيير الاهداف والمهام بسهوله مما يؤدى الى سهولة التوافق التنظيمى فاذا تهددت ميزانية الدفاع مثلا يكون من السهل الضغط على العناصر الاخرى للميزانية لمنع الانهيار التنظيمى .

وبعد قمع العصيان فى عام ١٩٦٥ بحثت القوات المسلحة عن توسيع ادوارها واداء ادوار جديدة ، وقامت بالاشراف على المنحرفين اجتماعيا واعادت تأهيلهم للمشـــاركة فى برامج التنمية بالبلاد ، ولهذا فقد جندت الفاسدين والشواذ جنسيا فى وحدات خاصة لاعادة تأهيلهم دون أن يسلموا اية اسلحة .

وفى عام ١٩٦٥ اقترحت القوات المسلحة تشكيل مجلس للمساعده فى الانتاج ، وظل هذا المجلس يعمل على مـــدى موسمين لحصاد السكر (٦٥ / ١٩٦٦) و (١٩٦٦ / ١٩٦٧) ــ واعدت بعض الوحدات العسكريه لمساعدة الفلاحين ، وتمثلت المساعدة العسكريه فى تطع قصب السكر فى الامداد بقوة عمل رخيصة للمجتمع بلغت حوالى ٤٠ الف رجل اى حوالى ثلث القوات المسلحة وتمكنت بالتالى من انتاج ما قيمته ٨½ مليون دولار من السكر وقد وصف هذا الانتاج بأنه أكبر حصاد فى التاريخ ويوضح الجدول الآتى المساهمة فى مواسم حصاد السكر :

السنة	عدد الجنود	النسبة المئوية
١٩٦٥	٣٨ر٠٠٠	٣٢ ــ ٣٥ ٪
١٩٦٨	٥١ر٠٠٠	٤٤ ــ ٤٧ ٪
١٩٧٠	٧٠ر٠٠٠	٦٠ ــ ٦٤ ٪
١٩٧١	٤٣ر٠٠٠	٧٠ ــ ٤٠ ٪

وفى عام ١٩٦٧ أخذت القوات الجوية الكوبية على عاتقها تخصيص ٦٠ طائرة للمساهمة فى تبخير وتخصيب المناطق الزراعية وخصصت فى نهاية السنة فرق آلية للمساعدة فى اعمال الزراعة وحصاد السكر ، وفى ١٩٦٩ كانت كل ميكنة الأرض تحت سلطة القوات المسلحة ووجه كل الضباط والمجندين الذين كانوا يعملون فى وحدات الدبابات للمساعدة فى ذلك .
(Dominguez, 1974, p. 217)

وبعد أن تناولنا علاقة النسق العسكرى بالمجتمع فى الدول الكبرى والاشتراكية ننتقل الى تحليل هذه العلاقة فى دول امريكا اللاتينية وأفريقيا والشرق الأوسط وذلك فى لفصل الاخير .